السائل لكثر اختلافه وانتشرت جهاته ولم تَنْقدْ مقاييسه وهذا موضع نفرد له بابا بإذن اللّه تعالى فيما بعد وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض فيه تقرير الأصول وإحكام معاقدها والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها وبه وبأمثاله تُخرج أضغانها وتُبَعج أحضانها ولا سيّما هذا السمت الذي نحن عليه ومُرْزُون إليه فاعرفه فإنّ أحدا لم يتكلّف الكلام على علة إهمال ما أهمل واستعمال ما استعمل وجِماع أمر القول فيه والاستعانةِ على إصابة غُرُوره ومطاويهِ لزومك محجّة القول بالاستثقال والاستخفاف ولكن كيف وعلام ومن أين فإنه باب يَحتاج منك إلى تأنّ وفضل بيانٍ وتأتّ وقد دققت لك بابه بل خرقت بك حجابه ولا تستطل كلامى في هذا الفصل أو تَرَيَنّ أن المقَنْع فيه كان دون هذا القدر فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمّله علمت أنه مَنْبهة للحِسّ مَشْجَعة للنفْس.

وأما السؤال عن علة عدل عامر وجاشم وثاعل وتلك الأسماء المحفوظة إلى فُعَل عمر وجشم وثعل وزُحَل وغُدَر دون أن يكون هذا العدل في مالك وحاتم وخالد ونحو ذلك فقد تقدّم الجواب عنه فيما فرط أنهم لم يخُصّوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرفاً مما أَطَفّ لهم من جملة لغتهم كما عنّ وعلى ما اتّجه لا لأمر خَصّ هذا دون غيره مما هذه سبيله وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يَرِد عليك من السؤال عما هذه حاله ولكن لا ينبغي أن تُخلِد إليها إلا بعد السبر والتأمّل والإنعام والتصفّح فإن